

شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي

"دراسة حالة الجزائر 1990-2016"

The form of economic equilibrium under the policy of financial and monetary contraction, the case of Algeria 1990-2016.

هشام ليزة¹، محمد الهادي ضيف الله²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حمّة لخضر، الوادي-الجزائر

² كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة حمّة لخضر، الوادي-الجزائر

تاريخ الاستلام: 29 / 04 / 2018؛ تاريخ القبول: 30 / 01 / 2019

ملخص: إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن التوازن الاقتصادي الجزائري، ومدى تأثير سياسة الانكماش المالي والانكماش النقدي على هذا التوازن من خلال دراسة وتحليل متغيرات مؤشري التوازن الداخلي والخارجي، وقد اعتمدنا على بيانات إحصائية من مصادر وهيئات مختلفة تغطي فترة الدراسة (1990-2016)، لتقدير نموذج التوازن الاقتصادي في الجزائر وفقاً للنظرية الاقتصادية، لنلخص أن السياسة المالية الانكماشية (السياسة الضريبية) أكثر فعالية من السياسة النقدية الانكماشية والأقرب إلى حالة التوازن، وأن التوازن الاقتصادي في الجزائر محقق عند مستوى معين من الدخل ومعدل فائدة مقبول.

الكلمات المفتاح: توازن اقتصادي؛ سياسات اقتصادية، انكماش؛ سببية قرانجر؛ كلمة مفتاحية.

تصنيف JEL: E5؛ C01.

Abstract: The objective of this study is to study the economic economy of the Algerian economy, and the impact of deflationary and monetary policy on this balance by studying and analyzing the variables of internal and external balance indicators in order to facilitate the proposal of measures. We have relied on statistical data from different sources and bodies covering the period 1990-2016, to estimate the model of economic balance in Algeria according to the economic theory to conclude. This deflationary fiscal policy (fiscal policy) is more effective than deflationary monetary policy and closer to equilibrium. Achieving economic balance in Algeria with a certain level of income and an acceptable rate of interest.

Keywords: Economic equilibrium; economic policies; contraction ; Granger causality.

Jel Classification Codes : E5 ; C01.

* Hichamlebza@gmail.com

1- تمهيد :

تتم سياسات الإقتصاد الكلي بالخصائص النهائية للاقتصاد : الأسعار، الناتج، العمالة، الاستثمار، الادخار، الموازنات الحكومية، موازنات الحسابات الخارجية، وهذه السياسات أهداف معينة ومختلفة من دولة إلى أخرى، وحسب درجة تقدم كل دولة، وتعتبر كل من السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات على مستوى الإقتصاد الكلي، ويعد تأثيرها على النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ولكونهما تشكلا إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، هذا وتتميز فعالية أداء كل سياسة في تحقيق الأهداف المسطرة، والتي بدورها تعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره، وبحسب الإطار العام الذي تطبق فيه، وتسعى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية إلى إعادة النظر في السياسات المنفذة لمعالجتها والتي استهدفت علاج أوجه الخلل في الأداء الاقتصادي، ومن أجل زيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على ضمان استقرار التوازن الاقتصادي الكلي.

وقد عرفت الجزائر مثلها كباقي الدول النامية، تحولات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية وذلك نتيجة تغير السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال، فبعد فشل الإقتصاد المركزي المخطط، أدت الأزمات المتكررة التي عانى منها الإقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية وعدم القدرة على الوفاء بدفع خدمة الدين، إلى اهتزاز المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وعجز الميزانية...، أجبرت السلطات على قبول الشروط التي تطلبها ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبالتالي ظهرت حتمية اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية تم من خلالها تحرير الإقتصاد الوطني، فتح الباب أمام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي...؛ بالإضافة إلى هذا كله قامت الجزائر بوضع برامج محلية تهدف إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال سياستها المالية ونقدية وتجارية. ويعد استخدام النماذج الاقتصادية القياسية الكلية أحد أهم البحوث في إستراتيجيات الإقتصاد الكلي والتنمية، فقدرته النظرية الاقتصادية في ضبط المتغيرات الاقتصادية وقياسها وتنظيم العلاقة بينها، لا يتم إلا من خلال تبسيط العلاقات وتنظيم اتجاهاتها وتفاعلها، وبالتالي الوصول إلى نتائج تبين عليها الكثير من القرارات الاقتصادية.

- الإشكالية: مما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي:

إلى أي مدى تؤثر سياسي الانكماش المالي والنقدي على التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

- **فرضية الدراسة:** تم الانطلاق في هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن السياسة المالية الانكماشية (السياسة الضريبية) السياسية النقدية الانكماشية لهما فعالية متساوية في حالة التوازن الاقتصادي، وهذا الأخير محقق عند مستوى معين من الدخل ومعدل فائدة مقبول.

- **أهداف الدراسة:** ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ محاولة تقييم فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي (الداخلي والخارجي).
- ✓ يستهدف هذا البحث تحليل السياسات وكيفية استخدامها في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة فهم آليات عمل أدوات السياستين النقدية والمالية لاستعادة التوازن الاقتصادي في حالة اختلاله.
- ✓ بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، أين يكون النموذج متسق للاقتصاد ككل، يسمح شأنه في ذلك شأن كل النماذج المتعددة المعادلات، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات، وعلاقة التغذية المرتدة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفردة.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الدور الهام الذي تلعبه النماذج الاقتصادية في التحليل التركيبي للظاهرة المدروسة فضلاً عن تقويم السياسات وإمكانية التنبؤ، من خلال فهم المنطلقات الفكرية للسياسات الاقتصادية لدى مختلف المدارس وتحليل تطور مسار المتغيرات الاقتصادية المكونة للتوازن الاقتصادي، وتحليل العلاقات ما بين السياسات الانكماشية مع التوازنات الآتية (-IS-LM-BP)، ونمذجة هذا التوازن والعلاقات السلوكية.
- **الدراسات السابقة:** تمت مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي في الجزائر وخارجها، والمتمثلة فيما يلي:

① شقبق عيسى (2009): محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، قامت هذه الدراسة بتبسيط الضوء على التطورات الكمية لعدد من المتغيرات التي لها الدور الكبير في اتخاذ القرار ومحاولة فهم هيكل كل مجمع اقتصادي على حداً ومن ثم الإقتصاد ككل، كما اهتمت بعرض وفهم مختلف السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الإقتصاد الجزائري منذ فترة الاستقلال إلى يومنا الحالي وتقييمها ودراسة آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى فهم سلوك المجمعات الاقتصادية وذلك بإجراء دراسة تحليلية لتطورات هذه الأخيرة، وصولاً إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات في الحسبان آتياً، أي تفسير الاعتماد المتبادل المحتمل وجوده بين المتغيرات المفسرة، وعلاقة التغذية المرتدة (العكسية) بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة¹.

لذا تم افتراض في بحثنا هذا أن الطلب الداخلي وسعر الصرف الحقيقي وسعر البترول ونسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية أهم محددات الواردات الكلية في الجزائر. وإن تغير الكتلة النقدية في الجزائر مرتبط بحجم النشاط الاقتصادي ممثلة في الإنتاج الداخلي الخام وسرعة تداول النقود وأسعار البترول، كما أن معدل التضخم شكل ضغطاً على حجم الكتلة النقدية.

② بونوة سمية (2010): علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، ركزت الدراسة على ماهية الدورات الاقتصادية وإبراز الجوانب النظرية لمصادر وأسباب حدوثها. كذلك معرفة الخصائص النمطية للسلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد علاقتها بالدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال القيام بدراسة قياسية. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهجين، الأول المنهج الاستنباطي وأداته الوصف في عرض وتحديد أهم التعاريف والنظريات المتصلة بظاهرة الدورات الاقتصادية وتحليل معطياتها، والثاني المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء الذي يظهر جلياً في قياس العلاقة بين متغيرات الإقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية في الجزائر².

وبناءً على ذلك يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن السياسة المالية الداعمة للدورات الاقتصادية في الجزائر تعد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد حدتها.

③ صلاح مهدي عباس البرماني (2011): بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الإقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP، حيث ركزت هذه الدراسة على واقع التوازن في الإقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP للمدة 1988-2006، من خلال تحقيق التوازن الداخلي والمتمثل في (معدل نمو مرتفع في الدخل الوطني مع معدلات استخدام عالية إلى جانب استقرار في المستوى العام للأسعار)، والتوازن الخارجي والمتمثل في (توازن ميزان المدفوعات مع استقرار في أسعار الصرف). وذلك لتشخيص واقع التوازن الاقتصادي العام وإمكانية تحقيقه في المستقبل. معتمداً على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي³.

نفترض في هذا البحث وجود علاقة طردية بين الناتج والاستثمار، إلا أن هذه العلاقة امتازت بانخفاض الميل الحدي للاستثمار.

④ شيباني أحمد ولد الشيخ (2013): فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وإهتم الباحث بالتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية والمالية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. بالإضافة على محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية. وإيضاح إيجابيات وسلبيات برامج الإصلاح الاقتصادي، ونظراً لطبيعة الدراسة المتمحورة حول انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم إتباعها، والإجراءات التي تم

تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي عند تعرضه لمفهوم كل من السياسة النقدية والمالية وعناصرهما، والمنهج التاريخي والتحليلي، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي⁴. إن هذه الدراسة تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ولإيجاجها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

5 بوبكر زهور (2013): علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، اهتمت الباحثة بالتركيز على نظرة مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية على ظاهرة النمو الاقتصادي، وأهم النماذج الاقتصادية المفسرة لها، ومسار النمو الاقتصادي في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، وأيضاً درست قياس وتقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض متغيرات الإقتصاد الكلي، وذلك بإسقاط نماذج أشعة الانحدار الذاتي على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة (البطالة، سعر النفط، سعر الصرف، النفقات)، بالإضافة محاولة الكشف عن شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النظام المدرس، وتحديد اتجاهات علاقات السببية فيما بينها (في حالة وجودها) 5.

تمت الإشارة في بحثنا هذا عن متغيرة قطاع المحروقات الذي له دوراً مهماً في إرساء قواعد الإقتصاد الوطني، إذ تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة.

6 مسعودي مليكة (2013): تحت عنوان سياسة استقرار الإقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، حيث اهتمت الباحثة بتقييم مدى فعالية السياسات الكلية المطبقة في البلدين محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل سياسات الاستقرار وتحديد دورها في بناء نموذج عام متكامل يسمح بتحقيق التوازن الكلي، معتمدة في دراستها على كل من المنهج الاستنباطي بأدواته التوصيف والتحليل من خلال تحليل سياسات الاستقرار الاقتصادي وإبراز العلاقة بين مختلف المتغيرات الكلية، والمنهج الاستقرائي بأدواته الإحصاء والنمذجة، من خلال تحليل المعطيات الإحصائية والاعتماد على القياس الاقتصادي لتقدير نماذج الدراسة

وقد توصلت الباحثة إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتحقق انطلاقاً من التوازن العام في إطار العلاقة السببية القائمة بين المتغيرات الكلية، كما إعتبرت أن نماذج التوازنات العامة التي جاء بها كيتز وماندل فليمينغ، وغيرهم هي نماذج أساسية لبناء نموذج التوازن العام، وأن نموذج "GEMINI-E3" هو نموذج كلي مطور لنموذج التوازن العام، وأوضحت أن العلاقة القائمة بين النمو والبطالة من جهة، والبطالة والتضخم من جهة أخرى، تصور لنا مدى تحكم الدولة في هيكلها الإنتاجي كما أنها تظهر قوة الدولة في ضبط مختلف المتغيرات الكلية انطلاقاً من السياسات الكلية، وبينت عند قيامها بدراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والمحيط والطاقة في الجزائر⁶، إن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير قوي على المحيط الاقتصادي، ومن ثم فإن إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي أسهم بشكل كبير في زيادة النشاطات الملوثة للبيئة.

7 مجاوي عبد الحفيظ (2016): إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، اهتمت هذه الدراسة بإبراز المنطلقات الفكرية للتوازن الاقتصادي وآليات تحقيقه؛ واهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الميزانية العامة للدولة والتوازنات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية. محاولة إدراك وفهم تطورات السياسات الميزانية وسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومدى مواكبتها للإصلاح الاقتصادي من خلال دراسة الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تقييم فعالية السياسة الميزانية وسياسة التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني، من خلال فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي بنوعيه.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المدرس ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمد الباحث على منهجين، المنهج الوصفي في بحث ووصف الإطار النظري للميزانية العامة والتوازن الاقتصادي الكلي، والمنهج التحليلي في تحليل ودراسة الجداول والبيانات الإحصائية التي تم جمعها حول الموضوع⁷.

تهتم هذه الدراسة بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر، مرتبطة أساساً بالاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، والتي جاءت لمواكبة الإصلاحات المنتهجة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في خضم الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، بهدف الحد من العجز الميزاني والعجز الخارجي.

1.1- التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية:

يعتبر التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي من الاهتمامات الأساسية لأي دولة، ولذلك اهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلاتها بمفهومي، وأنواعه وكيفية تحقيقه، إذ تركز السياسة الاقتصادية المبرمجة في أي دولة على تحقيق هذا الهدف والحفاظ عليه، خدمة للتنمية الاقتصادية، التي لا تتحقق إلا بوضع يسود فيه التوازن والاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم التوازن الاقتصادي : هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى⁸، والتعريف الأكثر شيوعاً للتوازن الاقتصادي هو الذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش.

2. مفهوم الاستقرار الاقتصادي : هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما⁹ :

✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ؛

✓ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التوازن يعبر عن الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، بمعنى الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.

3. ماهية السياسة الاقتصادية الكلية : تلعب الدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الإقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل: الأمن والدفاع والقضاء، لذا أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا هذا إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد.

1.3 مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية : يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية بأنها: "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد"¹⁰، كما يعتبرها **Xavier Greffe 11** أنها: "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"¹²، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"¹³.

2.3 أنواع السياسات الاقتصادية الكلية : للسياسات الاقتصادية عدة أنواع من السياسات منها الظرفية والهيكلية، وتمثل في :

1.2.3 السياسة الاقتصادية الظرفية : وتهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية¹⁴، التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف، (الشكل رقم (01) : أنواع السياسات الظرفية).

تمثل هذه السياسات في :

أ- سياسة الضبط : فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليل الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

ب- سياسة الإنعاش : يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيل القرض... إلخ.

ج- سياسة الانكماش : هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية.

د- سياسة التوقف ثم الذهاب : هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي. وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

2.2.3. السياسة الاقتصادية الهيكلية : تهدف هذه السياسة إلى تكييف الإقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال : دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين¹⁵.

2.1- آثار السياسات الاقتصادية في حالة الإقتصاد المفتوح:

في ظل الإقتصاد المغلق هناك نوعين من الأسواق هما : السوق النقدي وسوق السلع والخدمات، ولكن في ظل الإقتصاد المفتوح، فإننا نحتاج إلى إضافة سوق الصرف الأجنبي ويرمز له بالرمز BP (ميزان المدفوعات)، حيث يعتبر منحنى BP مستويات الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات،¹⁶ (الشكل رقم (02) : منحنى ميزان المدفوعات)، ويعبر عليه رياضياً كما يلي:

$$BP = Nx + NCF$$

- حيث: Nx : تمثل الفرق بين الصادرات والواردات (الميزان التجاري).

- NCF : صافي رأس المال والذي يتشكل من دخول وخروج رؤوس الأموال.

إن تحقيق التوازن الكلي يكون آنياً وهناك نموذج $Mundell^{17} - Fleming$ ، حيث تحدث عن التوازن لما تتقاطع المنحنيات (IS،

BP، LM)، كما يبينه الشكل (رقم (03): منحنى نموذج IS-LM-BP)

يتحدد التوازن لما تتساوى معادلات (IS، LM، BP)، ويمكن تلخيص أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الجدول رقم (01)، حيث نلاحظ أن السياسة المالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية، لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري أو وجود علاقة عكسية بينهما.

وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصاً في الاحتياطات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن هنا نكون أمام حالتين¹⁸ :

أ. حرية انتقال رأس المال : في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن نستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية أثرها نسبياً، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط.

ب. عدم وجود حرية انتقال رأس المال : في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموماً على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص.

II - تقدير النماذج وقياس مستوى التوازن الاقتصادي:

بما أن الإقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح، وبعد تقديرنا للنماذج وتحسينها قياسياً، يمكن أن نعرفه وفقاً للمعادلات التالية:

$$GDP = Cons + INV + G + X - M \dots \dots \dots (01)$$

1. تقدير دالة الاستهلاك وتحليلها :

$$Cons = 227560.6 + 0.567040 yd \dots \dots \dots (02)$$

تبين العلاقة أعلاه أن دالة الاستهلاك متزايدة بالنسبة للدخل المتاح، وبالتالي تتوافق قيم معالم الدالة مع النظرية الاقتصادية، مما يدعم أكثر دقة النموذج، إن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.56) وهذا يدل على أن زيادة الدخل بدينار واحد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ (0.56)، والباقي للإدخار بمعدل (0.44) مما يعني أن العائلات الجزائرية تدخر ما يقارب 50% من دخلها و50% يذهب للإستهلاك، وفي حال ما إذا كان الدخل المتاح معدوماً فإن الإستهلاك يساوي 227560.6 مليون دج، لوجود حد الكفاف¹⁹.

2. تقدير دالة الاستثمار وتحليلها :

$$INV = 8262460 - 529051.6I \dots \dots \dots (03)$$

يبين التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة، أنه هناك علاقة عكسية بين متغيري سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار، مما يعني أنه إذا زاد سعر الفائدة الحقيقي، فإن الاستثمار سوف ينخفض، وإذا افترضنا أن سعر الفائدة معدوم في الإقتصاد الجزائري فإن قيمة الاستثمار تعادل 8262460 مليون دج، وبالتالي تتوافق إشارات معالم الدالة مع النظرية الاقتصادية، مما يدعم أكثر دقة النموذج.

3. تقدير دالة الضرائب وتحليلها :

$$T = 0.113030Y \dots \dots \dots (04)$$

يبين التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه كلما زاد الدخل بدينار فإن الإيرادات الضريبية سوف ترتفع، وقد تم حذف المتغير الثابت نظراً لإشارته السالبة وعدم معنويته الإحصائية حسب إختبار Student، يعني أن الضرائب لفترة 27 سنة كانت تعادل أكثر من خمس (1/5) الناتج المحلي الإجمالي.

4. تقدير دالة الواردات وتحليلها :

$$M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \dots \dots \dots (05)$$

يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة إلى أنه إذا زاد سعر الصرف بدينار فإن الواردات سوف يرتفع بمقدار (1811.544 مليون دج)، وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية القائمة على العلاقة الموجبة بين الواردات وسعر الصرف.

5. تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها :

$$MD = 0.749286Y - 54405.21I \dots \dots \dots (06)$$

يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه إذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي بـ 1% فإن الطلب على النقود سوف ينخفض بمعدل 54405.2 مليون دج، أما بالنسبة لمعامل الانحدار ما بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى أنه إذا ارتفع الناتج بـ 1% فإن الطلب على النقود سيرتفع بنسبة 74%.

إن العلاقة القوية الطردية بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تشير إليه إحصائية ستودنت، ويفسر ذلك كيتز على أن الأفراد والمؤسسات تحتفظ بالنقود بدافع المعاملات (الصفقات) والحيلة (هذا من أجل مواجهة نفقات غير متوقعة) الأمر الذي يجعل الطلب على النقود على علاقة طردية مع الناتج.

لقد أعطى كيتز أهمية كبيرة لهذا الدافع مقارنة بالدوافع الأخرى، ولذلك هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض. وهذا ما يفسر الإشارة السالبة؛ بمعنى أن العلاقة السالبة بين سعر الفائدة وسعر السند علاقة عكسية، أي أن كل زيادة في معدل الفائدة ستؤدي إلى انخفاض أسعار السندات، مما سيؤدي إلى زيادة شراءها (الاحتفاظ بها)، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة. والمعادلة لا تحتوي على الحد الثابت يعني أنه لا يكون طلب على النقود في الإقتصاد الجزائري إلا عند ما تحدث تغيرات عند الناتج المحلي أو سعر الفائدة؛ وعندما يكونا معدومين يكون الطلب معدوماً.

6. تقدير دالة حركة رؤوس الأموال وتحليلها :

$$NCF = 8842.080I \dots \dots \dots (07)$$

يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه إذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي فهذا يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال مما يزيد الطلب على العملة المحلية، فإذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي بـ 1% فإن رؤوس الأموال ترتفع بمقدار 8842.080 مليون دج.

7. تقدير دالة سعر الصرف الحقيقي وتحليله :

بعد تقدير عدة محاولات لدالة سعر الصرف الحقيقي تم إستخراج نموذج غير خطي لهذه الدالة مقبول إحصائياً، وتكتب رياضياً كما يلي 20 :

$$ER = \alpha + \beta/\epsilon \dots \dots \dots (08)$$

$$ER = 93.29 + 1088.947 \left(\frac{1}{\epsilon}\right) \dots \dots \dots (09)$$

8. حجم الإنفاق الحكومي:

$$G = 2750977 \dots \dots \dots (10)$$

9. حجم الصادرات:

$$X = 2918201 \dots \dots \dots (11)$$

10. حجم التحويلات (الإعانات):

$$R = 413135.1 \dots \dots \dots (12)$$

11. حجم المعروض النقدي بالمفهوم الواسع:

$$M_{\epsilon} = 4583944 \dots \dots \dots (13)$$

تكون الأسعار المحلية والأجنبية غير ثابتة حيث $\frac{P}{P_F} = \frac{1}{100}$ ، مع حركة لرؤوس الأموال، و R سعر الصرف الحقيقي، ومعرف على أساس أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية.

III- النتائج ومناقشتها:

يكتب نظام المعادلات الذي يحدد التوازن على الشكل التالي²¹:

$$IS \quad Y = \frac{1}{1-b+br+m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - br + G_0 + X_0 + M_0) \dots \dots \dots (14)$$

$$LM \quad i = \frac{M_2}{\epsilon} + \frac{\alpha}{\epsilon} \cdot Y \dots \dots \dots (15)$$

$$BP \quad BP = X_0 - M_0 - my + ai = 0 \dots \dots \dots (16)$$

1. إختبار سببية غرانجر: عند دراستنا للسببية سنستعمل أشهر اختبارات السببية، والمتمثل في إختبار غرانجر الموجود تلقائياً في برنامج

EViews ؛ وجدنا أن نسبة 45% من متغيرات الدراسة لها سببية بين بعضها عند مستوى معنوية (5% - 10%)،

على ضوء نتائج اختبار السببية والتي تبين العلاقة المتشابهة بين متغيرات²² بين متغيرات الدراسة نستخلص ما يلي:

- وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو الطلب على النقود عند مستوى معنوية 5%.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإيرادات الضريبية نحو الطلب على النقود.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإيرادات الضريبية عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو سعر الصرف الاسمي.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الاسمي نحو إجمالي الإنفاق العام.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو سعر الصرف الاسمي عند مستوى معنوية 10%.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الاسمي نحو الطلب على النقود.
- وجود السببية من إجمالي الإيرادات الضريبية نحو سعر الصرف الاسمي عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الاسمي نحو إجمالي الإيرادات الضريبية.

إن السياسة المالية في الإقتصاد الجزائري تؤثر في السياسة النقدية من خلال المتغيرة إجمالي الإنفاق العام، بينما تؤثر السياسة النقدية في السياسة المالية من خلال المتغيرة الطلب على النقود، وهذا يعني وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، أما فيما يخص السياسة المالية والسياسة التجارية فلا توجد أي علاقة بينهما من خلال المتغيرين إجمالي الإنفاق العام وسعر الصرف الاسمي ولكن توجد علاقة في اتجاه واحد من خلال

السياسة الضريبية، ونفس النتيجة فيما يخص السياسة النقدية والسياسة التجارية من خلال المتغيرين الطلب على النقود وسعر الصرف الاسمي فهنا العلاقة أيضا في اتجاه واحد من متغيرة الطلب على النقود نحو متغير سعر الصرف الاسمي. يمكن تلخيص كامل نتائج اختبار السببية لقراجر²³، بين أهم متغيرات الإقتصاد الكلي للإقتصاد الجزائري من خلال الشكل رقم (04).

2. تقدير مصفوفة الارتباطات الجزئية : الجدول رقم (02) يبين مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة²⁴ ونوعها، ونستخلص من هذا الجدول أن حوالي 85% من متغيرات الإقتصاد الكلي لها إرتباطات طردية، بنسبة 64.85% علاقة طردية قوية، والعلاقة الطردية المتوسطة بنسبة 8.79%، بينما نسبة 12.08% في علاقة طردية ضعيفة أما باقي المتغيرات فهي إرتباطات عكسية بنسبة 14.28%، ويمكن تلخيص هذه الارتباطات الجزئية فيما يلي:

- من ناحية قوة الارتباط فنجد أن أقوى علاقة كانت بين الاستثمار وباقي المتغيرات وقدرت بأكثر من 0.99 ماعدا علاقة الاستثمار بسعر الفائدة فهي علاقة عكسية قدرت بـ -0.56، بقيمة سالبة وفقاً للنظرية الاقتصادية.
 - أما من ناحية الارتباطات المتوسطة الطردية فنجدها بين سعر الصرف وعلاقته بمعظم المتغيرات، عدا حركة رؤوس الأموال والصادرات والواردات فالعلاقة هنا قوية.
- أما من ناحية ضعف الارتباط فنجدها بين متغيرة التحويلات وكل المتغيرات حيث قدرت معظمها بأقل من 0.5.
- التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) : يمكن تشخيص معادلة الطلب الكلي بالشكل الآتي:

$$\text{Cons} = 227560.6 + 0.567040y \quad G = 2750977 \quad R = 413135.1 \quad X = 2918201$$

$$T = 0.11Y \quad M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \quad \text{INV} = 8262460 - 529051.6i$$

بتعويض كل من (CONS، T، G، INV، X، M) أعلاه في المعادلة رقم (01) نجد:

$$\text{IS} = Y = 0.567040y + 227560.6 + 2750977 + 8262460 - 529051.6i + 2918201 + 518436.1 - 1811.544e - 0.360226y$$

$$\text{IS} = Y = 0.567040(y - 0.113030y + 4583944) + 227560.6 + 2750977 + 8262460 - 529051.6i + 2918201 + 518436.1 - 1811.544e - 0.360226y$$

ومنه:

$$y = 17394462 - 617129.1837i - 2113.1335e \dots \dots \dots (17)$$

التوازن في سوق النقد (LM) : يمكن تشخيص معادلة العرض الكلي بالشكل الآتي :

$$\text{MD} = 0.749286\text{GDP} - 54405.21\text{INT} \quad M_e = 4583944$$

يتحقق التوازن في السوق النقدية عند تعادل الطلب على النقد MD مع عرض النقد M_e ويمكن التعبير عن دالة الطلب على النقد بالشكل التالي :

$$\text{LM} = \text{MD} = \text{MS} = 0.749286\text{GDP} - 54405.21\text{INT} = 4583944$$

$$\text{LM} = Y = 6117667.784 + 72608.43512i$$

ومنه:

$$i = \frac{Y - 6117667.784}{72608.435} \dots \dots \dots (18)$$

التوازن في ميزان المدفوعات (BP) : يمكن تشخيص توازن ميزان المدفوعات من خلال الدالة الآتية :

$$\text{NCF} = 8842.080\text{INT} \quad M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \quad X = 2918201$$

وبتعويضها في المعادلة رقم (16):

$$\text{BP} = 2918201 - 518436.1 + 1811.544E + 0.360226y + 88422.080i = 0$$

ومنه:

$$y = 9540225.025 - 5028.909629e + 24545.92395.360226i \dots \dots \dots (19)$$

وبتعويض المعادلة (16) في المعادلتين (17) و(18) :

$$y = 7304771.916 - 222.44e \dots \dots \dots (20)$$

$$y = 11162182.12 - 7512.44e \dots \dots \dots (21)$$

وبمساواة كل من (21) و(20) نتحصل على :

$$e_0 = 529.138$$

$$y_0 = 7187065.726$$

$$i_0 = 14.728$$

❖ عند تخفيض الإنفاق الحكومي بـ 10% $G' = G - G \times 0.1$ نتحصل على المعادلة التالية :

$$y = 17073565.48 - 617129.1837i - 2113.1335e$$

$$y = 7270991.259 - 222.4488181e \dots \dots \dots (22)$$

وبنفس الطريقة نتحصل على :

$$e_1 = 533.772$$

$$Y_1 = 7152254.276$$

$$i_1 = 14.248$$

❖ عند زيادة الضرائب بـ 10%

$$y = 18161185.223 - 666995.63532i - 2283.8829732e$$

$$y = 7300004.374 - 224.21343433e \dots \dots \dots (23)$$

وكذلك بنفس الطريقة نتحصل على :

$$e_2 = 529.920$$

$$Y_2 = 7181189.065$$

$$i_2 = 14.647$$

❖ عند تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بنسبة 10%

$$y = 17814358.684 - 666995.63532i - 2283.8829732e$$

$$y = 7265955.7076 - 224.21343433e \dots \dots \dots (24)$$

وبنفس الطريقة نتحصل على :

$$e_3 = 534.592$$

$$Y_3 = 7146092.932$$

$$i_3 = 14.16$$

❖ عند تخفيض العرض النقدي بنسبة 10%

تصبح دالة LM كالتالي :

$$i = \frac{Y - 5505901.0057}{72608.435} \dots \dots \dots (25)$$

وبتعويضها في المعادلتين (17) و(19) نتحصل على :

$$y = 6757405.613 - 222.44e \dots \dots \dots (26)$$

$$y = 11600507.95 - 7597.59e \dots \dots \dots (27)$$

وبالمساواة نتحصل على النتائج التالية :

$$e_4 = 656.726$$

$$Y_4 = 6611278.109$$

$$i_4 = 15.223$$

❖ عند تطبيق السياستين معاً (الانكماش المالي والانكماش النقدي) نتحصل على :

$$y = 6714247.3157 - 224.21342682e \dots \dots \dots (28)$$

$$y = 11600507.95 - 7597.59e \dots \dots \dots (29)$$

وبالمساواة نتحصل على النتائج التالية :

$$e_5 = 662.732$$

$$Y_5 = 6565653.837$$

$$i_5 = 14.595$$

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (05)، يمكن تلخيص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي في النقاط التالية :

❖ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 34811.45 أي بنسبة تغير 0.48%، مع انخفاض في معدل الفائدة.

❖ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 5876.655 أي بنسبة تغير 0.081%، مع انخفاض في معدل الفائدة.

❖ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 40792.79 أي بنسبة تغير 0.57%، مع انخفاض في معدل الفائدة.

❖ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بمقدار 575778.62 أي بنسبة تغير 8.011%، مع إرتفاع في معدل الفائدة بقيمة 0.5%.

❖ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بمقدار 621411.89 أي بنسبة تغير 8.64%، مع انخفاض في معدل الفائدة بقيمة 0.13%.

يمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الفعال، والذي يسمح بزيادة العرض الكلي حسب النظرية الكيترية في ظل التشغيل الناقص، ففي حالة الانكماش المالي والتخفيض من قيمة الإنفاق العام فإن الدخل الوطني ينخفض بمقدار التغير في أحد عناصر الطلب الفعال مضروباً في المضاعف،²⁵ والتمثيل البياني يبين انتقال منحنى IS والمحدد بمقدار التغير في الدخل الوطني الناتج عن التغير في الإنفاق الحكومي.

إن الوضع الأصلي لمنحنى IS ومنحنى LM هما IS_0 و LM_0 ، ومستوى الدخل التوازني الأصلي هو Y وسعر الفائدة التوازني هو i فانخفاض الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 سوف يترتب عليه انتقال منحنى IS_0 إلى اتجاه اليسار منحنى IS_1 كما هو موضح في الشكل رقم (05)، ويترتب على ذلك انخفاض في مستوى الدخل التوازني، وانخفاض سعر الفائدة التوازني أيضاً.

إن المتغير الثاني في السياسة الميزانية هو مستوى الضرائب، حيث أن استخدام السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كاف، إذ لا بد من تكاملها مع جملة السياسات الأخرى لتحقيق النتائج التي تصبو إليها الدولة.

إن التحليل الاقتصادي لفعالية السياسة الضريبية، يتطلب التعرض لمختلف التدابير والإجراءات التي يتم العمل عليها من خلال هذه السياسة، لكي تحافظ أو تحقق هذه التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي داخل الإقتصاد الوطني، فعند زيادة الضرائب تؤدي إلى تراجع الدخل الوطني، بنفس زيادة الضرائب مضروباً في المضاعف.

إن زيادة الضرائب من T_0 إلى T_1 يؤدي إلى انتقال منحنى IS_0 إلى أعلى اتجاه اليسار إلى منحنى IS_1 ، كما هو موضح في الشكل رقم (05) ويترتب على ذلك كما هو واضح انخفاض مستوى التوازن في الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) ، وانخفاض سعر الفائدة التوازني من (i_0) إلى (i_1) .

إن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل، ذلك لأن زيادة الضرائب تنخفض من الدخل المتاح، وبالتالي تؤدي بالإنفاق الاستهلاكي إلى الانخفاض، وهو ما يصاحبه انخفاض في سعر الفائدة.

ويلاحظ كذلك من الشكل رقم (05)، أنه في حالة زيادة الضرائب، فإن الانخفاض في الدخل يكون بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال منحنى IS ، والمسافة الأفقية التي ينتقل بها منحنى IS مع تغير الضرائب تكون بمقدار مضاعف الضرائب في النموذج الكيتري مضروباً في التغير في الضرائب.

والسبب في ذلك - في حالة زيادة الضرائب - أن انخفاض سعر الفائدة المترتب على ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإنه يؤدي جزئياً إلى إلغاء أثر الانخفاض في الاستهلاك المترتب على زيادة الضرائب.

يتم إتباع السياسة النقدية الانكماشية في فترات التضخم والرواج الشديد بغرض التأخير على حجم المعروض النقدي، حيث تعمل السياسة النقدية الانكماشية على تخفيض حجم المعروض النقدي وهذا التخفيض لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدواتها على النحو المذكور أعلاه، وبالتالي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومنه هذا يؤدي إلى نقص الأرصدة النقدية الحقيقية التي يحوز عليها الجمهور مما يؤثر سلباً على حجم الإنفاق الموجه للاستثمار المحلي، وبالتالي ينخفض حجم الطلب الكلي إلى المستوى الذي يبدأ فيه حجم العمالة والإنتاج والأسعار في الانخفاض، ومنه ينخفض مستوى الدخل الوطني تبعاً لذلك عن طريق ما يعرف بالمضاعف.

يترتب عند إتباع سياسة نقدية انكماشية انتقال المنحنى (LM) بالكامل إلى جهة اليسار وموازياً للمنحنى الأصلي مع بقاء المنحنى (IS) على الوضع الذي هو عليه، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (05)

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أن عند تطبيق السياسة النقدية الانكماشية في أوقات التضخم سوف تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار إلى الوضع (LM_1) ، ولذلك سوف تنتقل نقطة التوازن الكلي من نقطة التوازن الأصلية (E) إلى نقطة توازن جديدة (E_1) ، أي الجديد (LM) والتي يتقاطع عندها منحنى (LM_1) ، أي الجديد بالمنحنى (IS) ، حيث توضح إرتفاع مستوى سعر الفائدة التوازني من (i_0) إلى (i_1) وذلك بالمقدار (Δi) نتيجة انخفاض حجم عرض النقود عن حجم الطلب النقدي، ولكي نعود إلى حالة التوازن مرة أخرى فلا بد من تخفيض حجم الطلب النقدي إلى المستوى الذي يتعادل فيه مع حجم العرض النقدي، وهذا سيحقق عن طريق رفع مستوى سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) الذي بدوره سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار وتخفيض حجم الاستثمار ومن خلال آلية عمل مضاعف الاستثمار سوف يؤدي ذلك بالتبعية إلى التخفيض من مستوى الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) .

تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الضريبة معا وبنفس المقدار، أي تقوم الدولة بإتباع سياسة الميزانية المتوازنة حيث ستقله بالكامل (IS) ، ولذلك فهي عادة تعد سياسة انكماشية لها أثر نهائي على وضع المنحنى (IS) إلى الأسفل جهة اليسار، حيث ينخفض مستوى الدخل التوازني مع تغير طفيف جداً في سعر الفائدة التوازني ويتحدد مقدار الانخفاض في مستوى الدخل التوازني تبعاً لقيمة المضاعف.

في حالة إتباع السياستين معاً المالية والنقدية يتم إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية انكماشية والتي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الطلب الكلي.

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن السياسة المالية الانكماشية (سياسة الإنفاق العام سياسة الضرائب، والسياستين الإنفاق والضرائب معاً) أكثر فعالية من السياسة النقدية الانكماشية، خاصة ما تعلق منها بزيادة الضرائب فقد كانت أقرب إلى التوازن الاقتصادي. أما السياسة النقدية الانكماشية فأدت إلى حدوث انخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي صاحبه إرتفاع شديد في معدل الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض الدخل، وهذا ما لا يتوافق مع الأهداف المنشودة.

أما تطبيق السياسة الانكماشية النقدية والمالية معاً فقد أدت إلى انخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في معدل الفائدة ما يعني أن السياسة النقدية لوحدها غير فعالة.

IV- الخلاصة :

1. نتائج البحث: استهدفت هذه الدراسة أهم التطورات التي طرأت على متغيرات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي خلال الفترة محل الدراسة للاقتصاد الجزائري، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ إن أي تغير في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير تقريباً في إيرادات الميزانية نتيجة للانعكاس المباشر وللتوافق الحاصل بينهما.
- ❖ وجود علاقة طردية ومباشرة بين النفقات العامة والواردات، حيث أن إرتفاع أو انخفاض قيمة النفقات العامة ينعكس وبشكل مباشر في إرتفاع أو انخفاض الواردات.
- ❖ وجود تناسب متناسب بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع العجز في الميزانية العامة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية الكيترية.
- ❖ ولقد توصلنا من خلال دراسة سببية بين أهم متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، ومؤشر التوازنات الداخلية والخارجية؛ حيث أن إختبار قرانجر بين تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين متغيرات الدراسة، لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.
- ❖ كما توصلنا من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة في الجزائر إلى أن 85% من أهم متغيرات الدراسة لها ارتباطات قوية وكلها طردية، أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية.
- ❖ أن سياسة الانكماش المالي أكثر فعالية وتأثيراً من الانكماش النقدي، وذلك يبرز من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب الذي يؤثر على منحى سوق السلع والخدمات وذلك من خلال الانتقال نحو اليسار، وقد انخفض الناتج المحلي ولكن بنسبة ضئيلة على عكس الانكماش النقدي الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي انخفاض شديد يرافقه إرتفاع في سعر الصرف ومعدل الفائدة، وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

2. توصيات البحث:

- ❖ ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التقليل إن لم نقل فك الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري من التبعية للآثار الناجمة عن انتكاسات أو نضوب المورد الوحيد (النفط).
- ❖ تفرض المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلية، وبالتالي يتمثل أحد الحلول في العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات، وتطوير منتجاتها من حيث الجودة والمواصفات، إضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق من خلال كافة الطرق المتاحة والممكنة، وهذا لرفع القدرة التنافسية والتمكن من فرص فتح الأسواق في الخارج، وفي كل الحالات فإننا أمام واقع ستكون فيه السلع الأجنبية في أسواقنا، وليس أمامنا سوى زيادة منتجاتنا كماً وتطويرها نوعاً.
- ❖ لا بد من التفكير الجدي، والبحث العلمي في إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية الوطنية، وفي تطوير الأساليب والوسائل المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وذلك بالاهتمام بالجانب العلمي والتكنولوجي، قصد التخفيض في تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.
- ❖ اتخاذ التدابير الوقائية تحسباً لانخفاض وارد البترول، عن طريق الدارة الرشيدة للاحتياطات من النقد الأجنبي أولاً، وعن طريق الاهتمام بالفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية ثانياً، فيجب أن تشمل إدارة الاحتياطات بصفة خاصة إدارة الديون ورصيد الاحتياطي، وأن

تمكن من أداء الدور المقابل للآخر إزاء تغيرات أسعار النفط، ويجب أن يستخدم الفائض الاقتصادي في إحداث التغييرات الهيكلية الاقتصادية، عن طريق توجيه النفقات نحو النشاطات والقطاعات الاقتصادية، والمهمة منها، وبالذات ما يتصل بتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية، كالفلاحة والصناعات التحويلية....، إضافة إلى تطوير القطاعات الأخرى، وبالشكل الذي يحقق التناسب بين هذه القطاعات والنشاطات وتكاملها وتنوعها وتوسعها.

❖ ينبغي ترشيد وضمن التخصيص الكفؤ في استخدام النفقات العامة، بالشكل الذي يحقق أكبر عائد بأقل قدر ممكن من النفقات، وبأقل فترة زمنية ممكنة، مع ضرورة الاهتمام بالنفقات الاستثمارية المتعلقة بالنشاطات الإنتاجية، وتوفير السيئ التحتية الضرورية واللازمة للنشاطات الاقتصادية، دون إغفال التركيز على نفقات الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة التي تحقق نفعاً للفرد وللمجتمع في آن واحد، والتي تتصل بتوفير الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، وبالشكل الذي يتم بموجبه التأكيد على ما هو مهم وأساسي. أخيراً يمكن القول بأن: إنفاقاً عاماً أكثر رشداً، واقتطاعاً عاماً أكثر جدوى، وتجارة خارجية أكثر ربحاً، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وميزانية عامة أكثر شفافية، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي في ظل معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني.

- ملاحق :

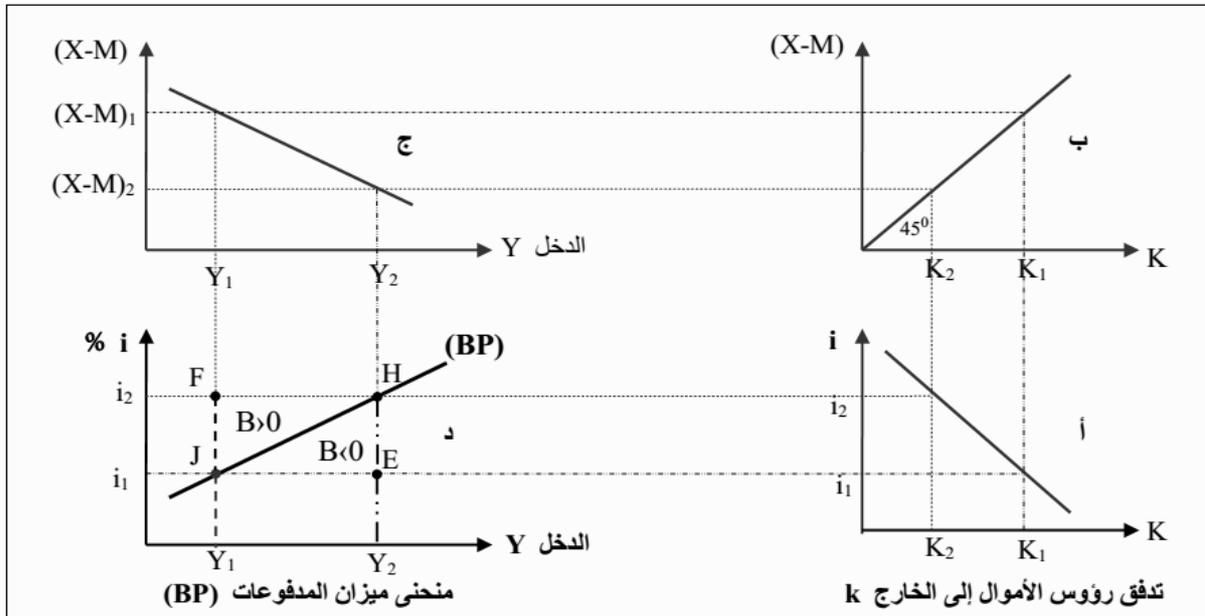
شكل رقم (01) : أنواع السياسات الظرفية



المصدر :

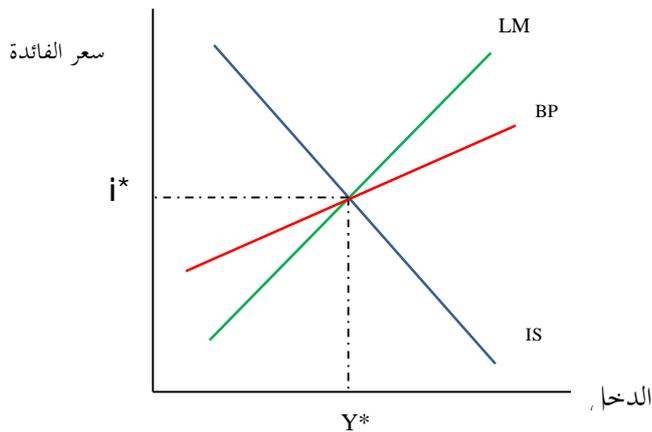
من إعداد الباحثين.

الشكل رقم (02) : منحني ميزان المدفوعات



المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج2، مطابع الأهرام، القاهرة، ص: 194.

الشكل رقم (03) : منحني نموذج IS-LM-BP



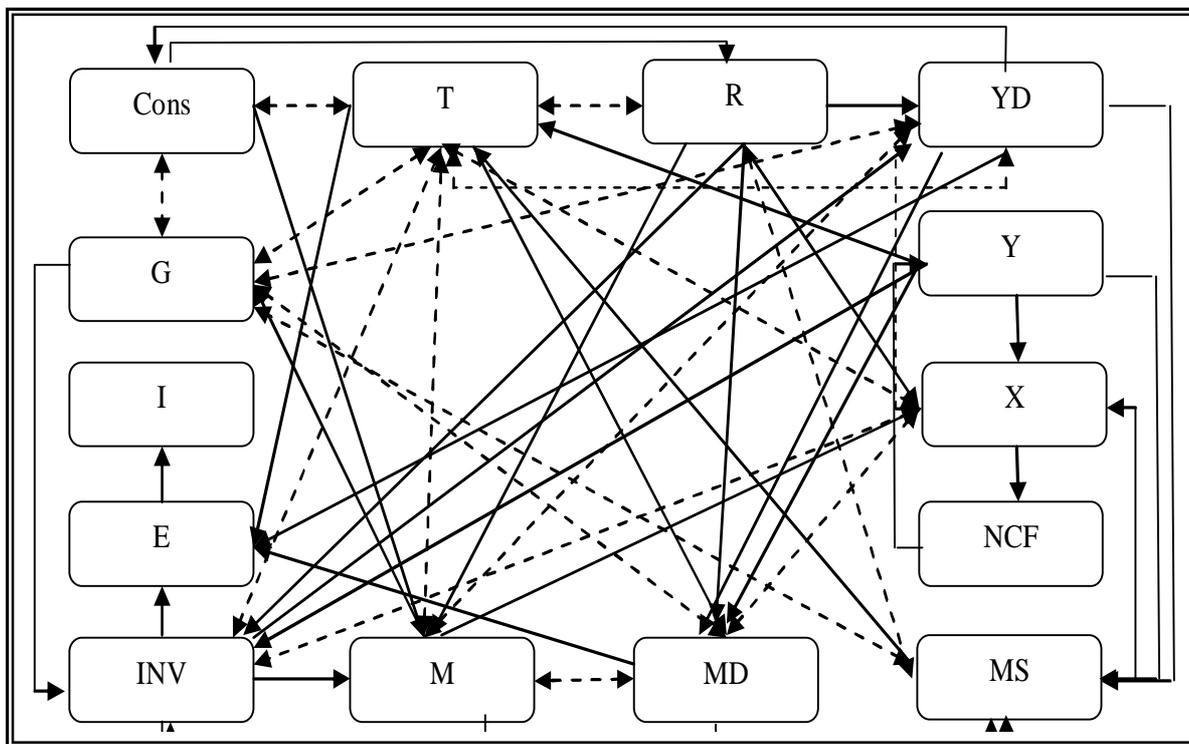
المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2012، 2013، ص: 57.

الجدول رقم (01) : أثر السياسات الاقتصادية الكلية

سعر الصرف المرن		سعر الصرف الثابت			الأثر على السياسة
الدخل	الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	الحساب الجاري	
0	-	+	+	0	التوسع المالي
+	+	-	0	0	التوسع النقدي
0	0	+	+	+	القيود على الواردات

المصدر : تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص: 326.

شكل رقم (04) : ملخص العلاقة التشابكية بين متغيرات الدراسة حسب إختيار قوائم



المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول رقم (02) : مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها

	Cons	E	G	I	INV	M	MD	MS	NCF	X	Y	YD	R	T
Cons	1.00000	0.717792	0.988799	-0.553892	0.992232	0.986085	0.993832	0.991780	0.897291	0.937700	0.985281	0.994807	0.413754	0.882413
E	قوية طردية	1.000000	0.670125	-0.493525	0.663456	0.677589	0.681082	0.671993	0.777926	0.723308	0.712970	0.697169	0.396170	0.651100
G	قوية طردية	طردية متوسطة	1.000000	-0.575781	0.989398	0.980132	0.991146	0.990788	0.893130	0.951045	0.989359	0.990714	0.508374	0.836415
I	عكسية	عكسية	عكسية	1.000000	-0.564695	-0.552313	-0.594510	-0.595457	-0.649025	-0.644173	-0.611971	-0.579632	-0.425580	-0.500362
INV	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	1.000000	0.994207	0.995838	0.995903	0.894344	0.944227	0.983788	0.994032	0.407386	0.888451
M	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	1.000000	0.987407	0.987286	0.886798	0.946431	0.969603	0.981026	0.385044	0.901658
MD	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.999520	0.901123	0.948756	0.990163	0.995183	0.415199	0.887406
MS	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.903546	0.949820	0.989817	0.994365	0.418977	0.886367
NCF	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.915915	0.923962	0.905820	0.515494	0.802213
X	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	1.000000	0.968414	0.941850	0.506819	0.826257				
Y	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	1.000000	0.992467	0.490451	0.855295					
YD	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	1.000000	0.441740	0.879740						
R	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية متوسطة	عكسية	طردية ضعيفة	1.000000	0.102603							
T	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	طردية ضعيفة	1.000000							

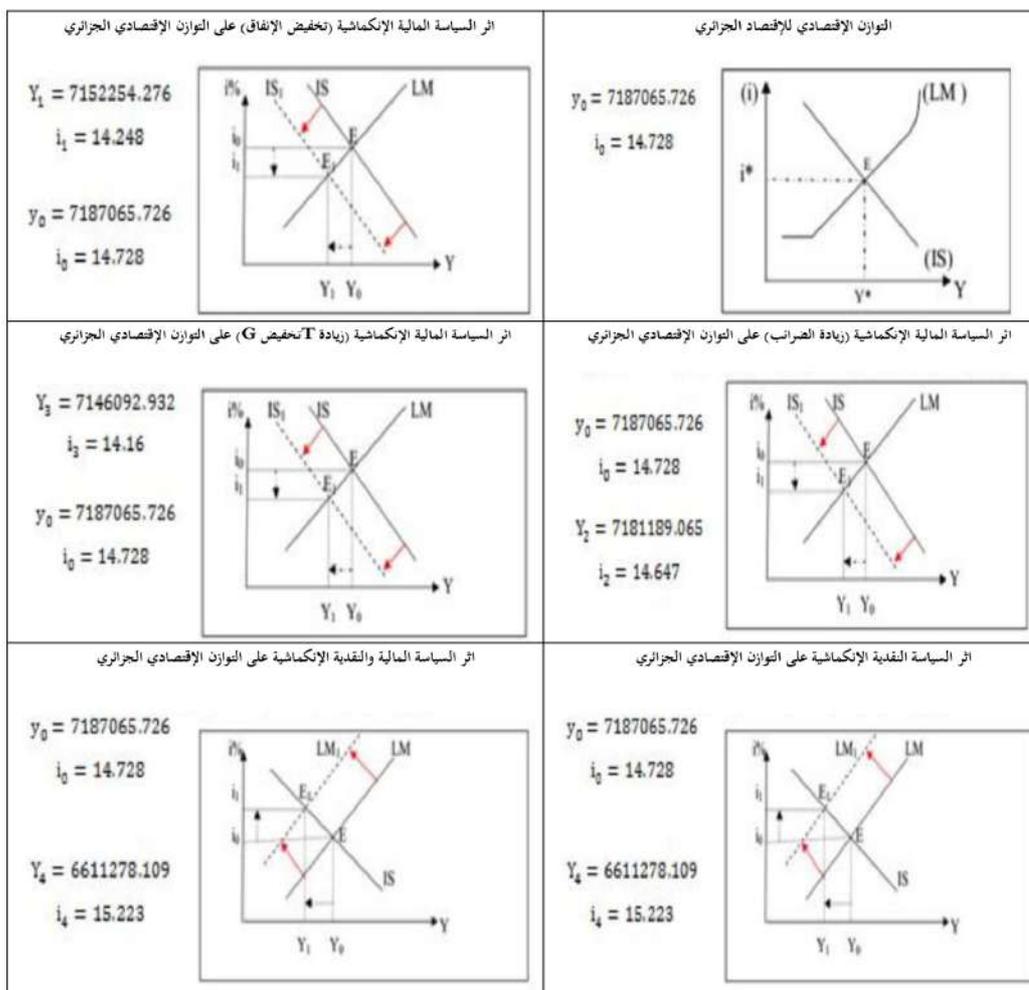
المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول رقم (03) : جدول يلخص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي

I	Y	Er	الأثر الأداة
14.72	7187065.72	95.76	حالة التوازن
14.24	7152254.27	95.75	حالة تخفيض الإنفاق
0.48	0.48%	0.01	نسبة أو مقدار التغير
14.64	7181189.065	95.75	حالة زيادة الضرائب
0.08	0.081%	0.01	نسبة أو مقدار التغير
14.16	7146092.93	95.74	حالة أدوات السياسة المالية معاً
0.56	0.57%	0.02	نسبة أو مقدار التغير
15.22	6611278.1	95.36	حالة تخفيض العرض النقدي
0.5-	8.011%	0.4	نسبة أو مقدار التغير
14.59	6565653.83	95.35	حالة انكماش المالي والنقدي معاً
0.13	8.64%	0.3	نسبة أو مقدار التغير

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (05) : يلخص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي



المصدر : من إعداد الباحثين.

- الإحالات والمراجع :

1. شقيب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
2. بونوة سمية، علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلوي الشلف، 2009-2010.
3. صلاح مهدي عباس البرماني، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، جامعة بغداد، 2011.
4. شيباني أحمد ولد الشيخ، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.

5. بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
6. مسعودي مليكة، سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012-2013.
7. بجاوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره.
8. سلام سيمس، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 35.
9. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 77.
- 10 Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, p: 01.
11. Xavier Greffe : أستاذ الاقتصاد ومدير برنامج الماجستير في المنتجات الثقافية من جامعة باريس بانتيون السوربون، أحدث مؤلفاته هي: الفنون والفنانين في مرآة للاقتصاد (اليونسكو والوضع الاقتصادي، 2001) التنمية المحلية (الطبعة من الفجر، 2002) التقييم الاقتصادي للأصول (الوثائق الفرنسية، 2003).
12. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.
13. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 153.
14. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
15. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، ط01، بيروت، لبنان، 2010، ص: 81.
16. أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 242.
17. يعتبر نموذج Fleming-Mundell تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، حيث قام كل من Mundell سنة 1962 و Fleming سنة 1963 بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد، ويركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.
18. دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 278.
19. يقصد بحد الكفاف: توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته، بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة.
20. إن سبب عدم اختيار هذه المعادلة $R = e \frac{P}{P_e}$ لوجود تباعد بين المعادلة والنظرية الاقتصادية، كذلك ظهرت هذه المعادلة أيضاً غير مقبولة إحصائياً وفق المعطيات الخاصة بالبنك الدولي.
21. يمكن استخراج أو تحديد التوازن آنياً وفقاً للمعادلات الآتية.
22. تم أخذ متغير الإنفاق العام (DEP) باعتباره أهم متغير بالنسبة للسياسة المالية، وكذلك الطلب على النقود (M2) باعتبارها أهم متغير بالنسبة للسياسة النقدية.
23. يقصد بـ: السهم المتصل وجود السببية من اتجاه واحد، والسهم المنقطع وجود السببية من اتجاهين.
24. تم حساب الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة بواسطة معامل برسون r_{xy}
25. علاش أحمد، دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 81.